إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوى تقريره - بالتطبيق على البيئة المصرية

دكتور

محمد محمد عبد القادر الديسطى

الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجع ومحتوى تقريره ـ بالتطبيق على البيئة المصرية

١- المقدمة

يوجه المراجع فى تقريره رسالة لمجتمع الاستثمار تتضمن رأيه عن مدى عدالة القوائم المالية وكيفية تعبيرها عن الأحداث والعمليات المالية فى الشركة محل المراجعة. وحتى يتم إعداد هذا التقرير وفقا للعناية المهنية الواجبة، يتعين أن يدرس المراجع كافة الجوانب الداخلية بالشركة محل المراجعة والبيئة الخارجية التى تعمل فيها وما ينجم عنهما من أخطار للعمل Business Risks قد تؤثر سلبيا على جودة التقارير المالية.

وفى هذا الإطار، أوضحت معايير المراجعة [راجع: المعيار الأمريكى رقم (١٢) والمعيار الدولى رقم (٣١٥) والمعيار المصرى رقم (٣١٥)] أن معظم أخطار العمل قد يترتب عليها نتائج مالية تؤثر على احتمال حدوث تحريفات تتسم بالأهمية النسبية Material Misstatement فى القوائم المالية. لذلك، اهتم العديد من الباحثين بفحص مدى العلاقة بين أخطار العمل بالشركة محل المراجعة وطبيعة وحجم إجراءات المراجعة [على سبيل المثال: Fukukawa et al (2011), Shelton et al (2009)]، حيث اتضح أن المراجع يقوم بتعديل تخطيط وتنفيذ المراجعة وفقا لأخطار العمل لدى الشركة محل المراجعة.

وعلى الرغم من أن البعض يعتقد أن المراجع يسعى غالبا لما يحقق صالح ملاك الشركة محل المراجعة فى ضوء العقد الاقتصادى الذى يربطه بالشركة محل المجتمع، وما يحقق صالح بقية مستخدمى القوائم المالية فى ظل العقد الاجتماعى الذى يربطه بالمجتمع ككل، إلا أن الواقع أحيانا قد لا يشير إلى تحقق ذلك على إطلاقه. فالمراجع يقدم خدماته مقابل الحصول على الأتعاب. لذلك، قد تتأثر قرارات المراجع وتقديراته للأثر الذى تعكسه أخطار العمل على التحريفات بالقوائم المالية بما قد يحقق صالحه الشخصى بأكثر مما يحقق صالح الملاك وبقية مستخدمى القوائم المالية.

وبالتالى، سعى بعض الباحثين فى عدد من الدراسات السابقة إلى دراسة العلاقة بين كل من أتعاب المراجعة كمؤشر لما قد يبذله المراجع من جهد وجودة التقرير المالى بوجه عام، وجودة التقرير المالى فى ظل تعرض الشركة محل المراجعة لأخطار العمل بوجه خاص [راجع: Charles et al (2010), Mitra et al (2009), Hoitash et al (2007), Higgs and Skantz (2006), Gul et al (2003)].
وذهب البعض الأخر من الباحثين إلى أبعد من ذلك، من خلال البحث عن مدى العلاقة بين أتعاب المراجعة غير العادية Abnormal Fess وجودة التقرير المالى [Blankley et al (2012), Vega and López (2012), Stanley (2007a)].
وتركز اهتمام الباحثين فى عدد أخر من الدراسات السابقة على بحث العلاقة بين عناصر الحوكمة وأتعاب المراجعة فقط، مع عدم التطرق إلى دور أخطار العمل وما قد تنتجه من تحريفات تتسم بالأهمية النسبية فى القوائم المالية [على سبيل المثال، بحث البعض { Willekens (2006), Carcello et al Knechel and} (2002) } ، ودرس البعض الأخر { Abbott et al (2003), Zaman (2011)} العلاقة بين أتعاب المراجعة وخصائص لجان المراجعة، وتركز اهتمام البعض الأخر {Khan et al (2011), Desender et al (2009)} على العلاقة بين اتعاب المراجعة وهيكل الملكية بالشركة محل المراجعة].
ويرى الباحث أن وجود رؤية متكاملة للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة بالشركة محل المراجعة وأتعاب المراجعة ستوفر إطارا عاما لكيفية تنفيذ عملية المراجعة بما قد يساعد على تفسير محتوى تقرير المراجع ومدى مساهمته فى تحقيق جودة التقرير المالى.
لذلك، تستهدف الدراسة الحالية بناء إطار متكامل يشمل التفاعل بين الجوانب الاقتصادية الخاصة بالعلاقة بين المراجع والشركة محل المراجعة وخصائص الشركة محل المراجعة وعناصر الحوكمة. وبالطبع، يمكن أن يفسر هذا الإطار مدى جودة تنفيذ عملية المراجعة والأثر المترتب على محتوى تقرير المراجع. وفى هذا الصدد، سيعمل الباحث على اختبار التفاعلات المختلفة بين هذه العناصر والخصائص ومحتوى تقرير المراجعة فى إطار البيئة المصرية.
ولتحقيق ذلك، سيتم عرض بقية محتويات الدراسة وفقا للترتيب التالى: تحليل الدراسات السابقة، بناء الإطار المقترح، فروض الدراسة، متغيرات الدراسة، عينة الدراسة، نتائج اختبارات الفروض، والملخص والتوصيات.

٢- تحليل الدراسات السابقة

سيقدم الباحث فى بداية هذا القسم من الدراسة عرضا لطبيعة كل من أنواع أتعاب المراجعة وأخطار العمل. وسيلى ذلك استعراضا لعدد من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين أتعاب المراجعة وكل من: أخطار العمل، جودة التقرير المالى ، وعناصر الحوكمة.

٢-١ أنواع أتعاب المراجعة

حتى وقت قريب، كان ينظر إلى أن أتعاب المراجعة تتمثل فقط فى ناتج العلاقة التعاقدية بين كل من المراجع والشركة محل المراجعة، ويتم تحديدها وفقا للعلاقة بين كل من حجم الشركة محل المراجعة ونوع المراجع وبعض الخصائص الأخرى بالشركة محل المراجعة مثل: مدى وجود فروع أو شركات تابعة محلية أو أجنبية للشركة، الرافعة المالية، ونسبة كل من المدينون والمخزون إلى إجمالى الأصول [Hay et al (2006)]. وهكذا، تعبر أتعاب المراجعة عن خدمة اقتصادية تقدم لطالبها فى إطار العلاقة بين العرض والطلب، حيث تعد أتعاب المراجعة دالة لتقييم المراجع لخطر المراجعة، ويتعين أن يتوازن أى جهد يبذله المراجع مع المنافع المستحقة من هذا الجهد[Johl et al (2012)].

ومؤخرا، اشار بعض الباحثين [Asthana and Boone (2012), Blankley et al (2012), Francis and Wang (2005)] إلى أن الأتعاب على النحو المذكور فى الفقرة السابقة تمثل الأتعاب الكلية Total Fees. وأن هذه الأتعاب الكلية يمكن تصنيفها وفقا لأتعاب المراجعة فى الشركات الأخرى بوجه عام والشركات المماثلة بوجه خاص إلى أتعاب عادية Normal Fees وأتعاب غير عادية Abnormal Fees [أو أتعاب غير متوقعة Unexpected Fees]. وبناء على هذا التصنيف، تركز اهتمام العديد من الباحثين على بحث طبيعة الأتعاب غير العادية ومدى تأثيرها على جودة المراجعة ومدى ارتباطها بجودة التقرير المالى، حيث تعكس هذه الأتعاب محصلة التفاوض بين المراجع والعميل بشأن جودة المراجعة. وتتمثل الفكرة الأساسية فى هذا الإطار أن أتعاب المراجعة غير العادية تعكس مدى عمق أو ضحالة الرابطة الاقتصادية بين المراجع والعميل. وقد تعمل قوة الروابط الاقتصادية أو ضعفها على التقليل من جودة المراجعة من خلال الحاق الضرر باستقلال المراجعين.

وعادة ما يتم التوصل لمقدار الأتعاب غير العادية باستخدام بواقى تحليل الانحدار بين اللوغاريتم الطبيعى للأتعاب الكلية [المتغير التابع] ومجموعة المتغيرات

المستقلة التى تتمثل فى: اللوغاريتم الطبيعى لحجم الشركة محل المراجعة ونوع المراجع وبعض الخصائص الأخرى بالشركة محل المراجعة. وبذلك، قد تظهر الأتعاب غير العادية فى صورة أتعاب غير عادية موجبة Positive Abnormal Fees تعبر عن تسعير خدمة المراجعة بأكبر مما ينبغى بالمقارنة مع الشركات الأخرى، وأتعاب غير عادية سالبة Negative Abnormal Fees تعبر عن تسعير خدمة المراجعة بأقل مما ينبغى بالمقارنة مع الشركات الأخرى.

وبالتالى، قد تنتج الأتعاب غير العادية بسبب قدرة المراجع على الحصول على أكثر من الأتعاب العادية فى ضوء تميز المنتج أو وجود عوامل خاصة بالعميل تتطلب جهدا إضافيا من المراجع أو قد تنتج عن قوة القدرة التفاوضية للشركة محل المراجعة للحصول على خصم من المراجع لتخفيض الأتعاب عن المعتاد. وقد تدفع الرابطة الاقتصادية بين المراجع والعميل من خلال التسعير بأكبر من المعتاد المراجع على قبول ما يرتكبه العميل من تحريفات بالقوائم المالية. وبالمقابل، فإن التسعير بأقل مما يجب قد يدعو المراجع لتقليل الجهد واستثماراته لإنجاز ما يستهدفه من الأرباح. وهكذا، توجد علاقة غامضة بين أتعاب المراجعة وجودة التقرير المالى. فقد يجبر خطر التقاضى وحماية السمعة المراجع على الاحتفاظ بالموضوعية من خلال بذل جهد المراجعة الذى يتسق مع عناصر الخطر الخاصة بالعميل والربحية والنمو وتعقد العمل بما يخفض من احتمال التضليل بالقوائم المالية. وبالمقابل، قد تؤدى الرابطة الاقتصادية التى يتم إنشاؤها من خلال الأتعاب غير العادية [الموجبة والسالبة] إلى إضعاف قدرة المراجع على التخفيف من ميل العميل لإصدار تقارير مالية متحيزة [Mitra et al (2009)].

وبوجه عام، ظهر اهتمام الباحثين بطبيعة أتعاب المراجعة غير العادية بعد عام ٢٠٠٠ فى أعقاب قيام هيئة الأوراق المالية والتبادل SEC بالزام الشركات الأمريكية بالإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة. فقد أدى ذلك الإلزام إلى إظهار المعلومات المتعلقة بأتعاب المراجعة فى سوق خدمات المراجعة ككل والتى كانت تمثل معلومات سرية تخص فقط طرفى عقد الارتباط بين المراجع وعميله. وقد ساعد هذا الإفصاح على تسوية أتعاب المراجعة غير العادية السالبة والموجبة لاتمام التعاقدات مع المراجعين باستخدام الأتعاب العادية حتى يمكن تعزيز جودة التقرير المالى من خلال تسعير خدمة المراجعة عن طريق ربط جهد المراجع مباشرة بالخصائص المرتبطة بعملية المراجعة وليس فقط وفقا للقوة التفاوضية للمراجع [Francis and Wang (2005)].

٢-٢ أخطار العمل

عرف المعيار رقم (٣١٥) من معايير المراجعة الدولية أخطار العمل على أنها " تلك الأخطار الناتجة عن حالات وأحداث وظروف والقيام بأفعال يمكن أن تؤثر سلبيا على قدرة الشركة محل المراجعة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها أو تلك الأخطار التى تنتج عن وضع أهداف واستراتيجيات غير ملائمة ".

وطبقا للمعيار الأمريكى رقم (١٢) قد تسبب أخطار العمل حدوث تحريفات تتسم بالأهمية النسبية فى الحسابات بالقوائم المالية وما يرتبط بها من إفصاح.

ويرى Stanley (2007a) أن أخطار العمل بالشركة محل المراجعة تمثل مؤشرا هاما عما إذا كانت القوائم المالية تحتوى على خطأ أو غش. فالشركات التى تتعرض لإخطار مرتفعة عن العمل قد لا تتمكن من إعداد تقارير مالية يمكن الاعتماد عليها وتواجه ضغطا للقيام عمدا بتحريف القوائم المالية لإخفاء الأداء المتراجع.

ويوضح الشكل رقم (١) كيفية تقييم أثار أخطار العمل خلال تنفيذ عملية المراجعة. وكما يتضح من الشكل رقم (١) يؤثر تقدير أخطار العمل على طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة التى يتم من خلالها جمع وتقييم الأدلة وصياغة محتوى تقرير المراجعة.

فتقدير هذه الأخطار يمثل مدخلا ضروريا لتقدير خطر التحريفات ذات الأهمية النسبية [خطر التحريفات ذات الأهمية النسبية = خطر الرقابة Control Risk × الخطر الملازم Inherent Risk]. ويمثل تقدير هذا الخطر الأساس للتوصل لمقدار خطر الاكتشاف Detection Risk باستخدام نموذج خطر المراجعة [خطر الاكتشاف = خطر المراجعة المرغوب فيه ÷ خطر التحريفات ذات الأهمية النسبية] الذى يستخدم كأداة لتخطيط طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المراجعة.

وبالطبع، سيترتب على تقدير خطر الاكتشاف تحديد حجم الأدلة الواجب جمعه وكم الجهد اللازم بذله للتوصل إلى صياغة محتوى تقرير المراجعة عن مدى عدالة القوائم المالية.

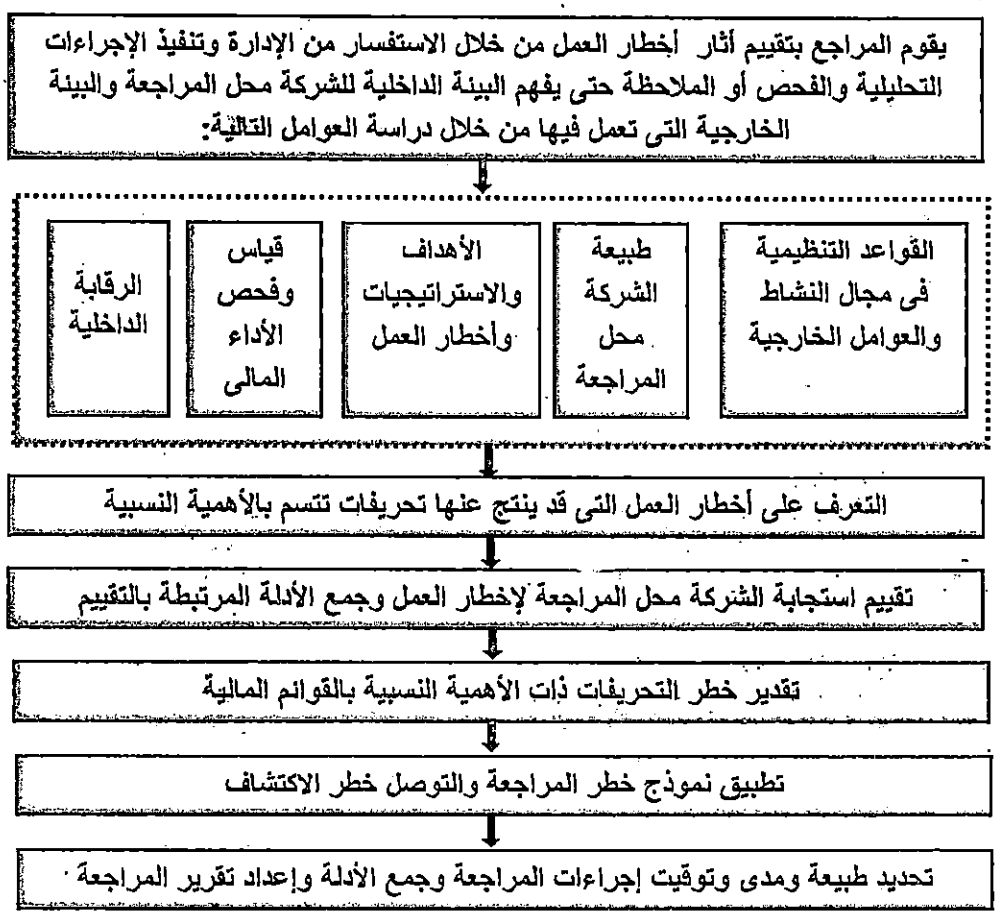

الشكل رقم (١)

تقييم أخطار العمل خلال تنفيذ عملية المراجعة

المصدر: Vitalis (2012), P. 12, Messier et al (2008), P. 76

٢-٣ الدراسات السابقة عن العلاقة بين أتعاب المراجعة وأخطار العمل

بفحص الدراسات السابقة عن العلاقة بين أتعاب المراجعة واخطار العمل، يتضح عدم اتساق النتائج. فقد توصل Knechel and Willekens (2006) فى الدراسة التى تم إجراؤها فى بلجيكا، إلى أن أتعاب المراجعة تزيد عندما يتم الإفصاح عن قيام الشركة محل المراجعة بإدارة أخطار مالية مرتفعة نسبيا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة وأخطار العمل، فقد توصل Stanley (2007b) إلى انه فى الشركات المتعسرة، توجد علاقة معنوية سالبة بين أتعاب المراجعة غير المتوقعة والعائد المستقبلى على الأصول كمقياس لأخطار العمل. أيضا أثبت Stanley (2011) وجود علاقة معنوية سالبة بين أتعاب المراجعة والتغيرات التى تحدث فى مقاييس الأداء التشغيلى للعميل التى تعبر عن أخطار العمل فى السنة التالية.

أما فى اليابان، فقد أشار Kim and Fukukawa (2012)، بفحص مدى استجابة مكاتب المراجعة الكبرى الثلاث لأخطار العمل بالشركات محل المراجعة، إلى أن اثنين من هذه المكاتب تعمل على زيادة من الجهد المبذول فى المراجعة وأتعاب المراجعة. وبالمقابل، يقوم المكتب الثالث فقط بزيادة جهد المراجعة.

وبالمقابل، لم تظهر نتائج بعض الدراسات ثبوت العلاقة بين أتعاب المراجعة وأخطار العمل، فقد توصل Bell et al (2001) باستخدام بيانات عدد من عمليات المراجعة التى أجراها احد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية، ، إلى ان خطر العمل للعميل يرتبط طرديا مع عدد ساعات المراجعة مع عدم تأثر الأتعاب. أيضا لم تظهر نتائج دراسة Stanley (2007a) وجود علاقة بين أتعاب المراجعة غير المتوقعة واحتمال الإفلاس كمقياس لأخطار الأعمال.

٢-٤ الدراسات السابقة عن العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة التقرير المالى

تم إجراء عدد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين أتعاب المراجعة ومؤشرات جودة التقرير المالى، مثل المستحقات غير العادية ومعامل استجابة الأرباح.

وبوجه عام أظهرت نتائج العديد من الدراسات باستخدام المستحقات غير العادية كمؤشر لجودة المراجعة أن أتعاب المراجعة الكبيرة تعكس مستوى منخفضا من جودة المراجعة. فقد توصل Gul et al (2003) باستخدام البيانات الخاصة

بالشركات الاسترالية إلى وجود علاقة طردية بين المستحقات غير العادية وأتعاب المراجعة فى الشركات التى تزيد فيها نسب الملكية الإدارية للأسهم. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، أثبت Hoitash et al (2007) وجود علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة الكلية وجودة المراجعة وأن هناك علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة غير العادية وجودة المراجعة. وتبين فى هولندا من خلال دراسة Schelleman and Knechel (2010) أن المستحقات قصيرة الأجل [التى قد تشير إلى إدارة الأرباح] ترتبط طرديا مع أتعاب المراجعة وإجمالى جهد المراجعة.

وتوصل Choi et al (2010) إلى أن أتعاب المراجعة غير العادية السالبة لا ترتبط مع جودة المراجعة، بينما ترتبط الأتعاب غير العادية الموجبة سلبيا مع جودة المراجعة. وأثبت Asthana and Boone (2012) أنه كلما زادت الأتعاب غير العادية [صعودا وهبوطا] كلما انخفضت جودة المراجعة. وأخيرا، توصل Vega and López (2012) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة المراجعة وأتعاب المراجعة غير العادية الموجبة فى مكاتب المراجعة غير المتخصصة فى مراجعة النشاط الذى تعمل فيه الشركات محل المراجعة.

وعلى العكس توصلت بعض الدراسات إلى أن الحصول على أتعاب كبيرة يعمل على زيادة الجهد المبذول ويرفع من مستوى الجودة عند تنفيذ المراجعة. فقد تبين لـ Higgs and Skantz (2006) أن أتعاب المراجعة غير العادية الكبيرة ترتبط طرديا مع معامل استجابة الأرباح كمؤشر لجودة التقرير المالى. وأظهرت دراسة Mitra et al (2009) التى تم إجراؤها فى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام المستحقات غير العادية أن أتعاب المراجعة العادية وأتعاب المراجعة غير العادية ترتبط طرديا مع جودة التقرير المالى من خلال انخفاض تسويات المستحقات غير العادية. وتوصل Charles et al (2010) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين أتعاب المراجعة وخطر الغش أو التضليل بالتقرير المالى. وخلص Blankley et al (2012) إلى أن أتعاب المراجعة غير العادية ترتبط سلبيا مع احتمال إعادة إصدار القوائم المالية.

٢-٥ الدراسات السابقة عن العلاقة بين أتعاب المراجعة وعناصر الحوكمة

يعد هيكل الملكية Ownership Structure أحد أهم جوانب حوكمة الشركات التى تؤثر فى كل من تحديد أتعاب المراجعة وجودة التقرير المالى بما فى ذلك جودة المراجعة. ويختلف التأثير إيجابا وسلبا وفقا للعناصر التى يشملها هيكل الملكية ومدى تركز كل عنصر منها فى الشركات محل المراجعة.

ويمكن تصنيف صور الملكية فى شركات المساهمة إلى: الملكية العائلية Family Ownership التى تسيطر فيها عائلة واحدة أو أكثر على قدر كبير من أسهم الشركة محل المراجعة، والملكية المؤسسية Institutional Ownership التى فى ظلها تمتلك إحدى الشركات أو أكثر جانبا مؤثرا فى ملكية الشركة محل المراجعة ، والملكية الأجنبية Foreign Ownership التى تعبر عن مدى ارتباط الشركة محل المراجعة بشركات أجنبية، والملكية الإدارية Managerial Ownership التى يمتلك فيها أفراد الإدارة أسهما فى الشركة محل المراجعة [راجع على سبيل المثال: Ben Ali and Lesage (2012), Niemi (2005)].

أيضا، يؤثر تشكيل مجلس الإدارة فى جودة التقرير المالى. فمجلس الإدارة يمثل المستوى الإشرافى الأعلى داخل الشركة الذى يختص برسم السياسات العامة للشركة ومتابعة الأداء التنفيذى للشركة بوجه عام والتقرير المالى بوجه خاص.

وقد أدرك كافة المهتمين بالتقرير المالى فى كافة أنحاء العالم ضرورة أن يتشكل مجلس الإدارة بأكمله أو بغالبيته من أعضاء مستقلين لا يسند لهم أية مناصب تنفيذية. ويتم تعيين مجلس الإدارة من الجمعية العامة للمساهمين، وبالتالى يتم تعيين أعضاء المجلس وفقا لتوازنات الملكية. ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لمتابعة ومراقبة الأداء التنفيذى داخل الشركة. وتعد لجنة المراجعة أهم اللجان التى تنبثق عن مجلس الإدارة. وتلعب هذه اللجنة دورا مؤثرا فى التقرير المالى من خلال تفاعلاتها مع كل من المراجع والإدارة التنفيذية.

وقد تم إجراء العديد من الدراسات بهدف استكشاف العلاقة بين أتعاب المراجعة وعناصر الحوكمة. فقد توصل Carcello et al (2002) فى الدراسة التى تم إجراؤها فى الولايات المتحدة إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المحايدين فى مجلس الإدارة وكلما زاد حجم الخبرة فى مجلس الإدارة وكلما زادت اجتماعات مجلس الإدارة، كلما سعى أعضاء المجلس لحماية سمعتهم لتجنب المسئولية القانونية ولتعزيز صالح المساهمين من خلال شراء خدمات مراجعة مرتفعة المستوى.

فى الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، تبين من دراسة Abbott et al (2003) أن لجان المراجعة المحايدة التى تتألف كليا من مديرين خارجيين، والتى تضم على الأقل خبير مالى واحد ترتبط طرديا مع أتعاب المراجعة، بينما لم يثبت وجود علاقة بين عدد اجتماعات اللجان وأتعاب المراجعة.

وفى فنلندا، أثبت Niemi (2005) أن ساعات المراجعة وأتعاب المراجعة تنخفض فى الشركات التى تزيد فيها الملكية الإدارية وتزيد فى الشركات التى تمثل فروعا لشركات أجنبية بالمقارنة ببقية الشركات.

أما فى استراليا، فقد توصل Goodwin-Stewart and Kent (2006) إلى أن وجود لجان للمراجعة واجتماعها على نحو متكرر يرتبطان مع ارتفاع أتعاب المراجعة. وتم التوصل أيضا إلى وجود علاقة بين خبرة اعضاء لجان المراجعة والأتعاب فى حالة انخفاض الحياد بين أعضاء اللجنة وانخفاض عدد اجتماعاتها. وبالتالى، يشير وجود لجان المراجعة إلى زيادة الطلب على جودة المراجعة.

وتوصل Boo and Sharma (2008) فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أنه بالمقارنة مع الشركات غير الخاضعة للمتابعة التنظيمية الدقيقة، توجد علاقة ضعيفة بين كل من أتعاب المراجعة وحياد وحجم كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة فى كل من المؤسسات المالية وشركات المنافع. وتتفق هذه النتائج مع ما هو متعارف عليه من أن الإشراف التنظيمى على هذه الشركات تمثل بديلا جزئيا للمراجعة كآلية للإشراف. ومع ذلك، فى حالة وجود أعضاء بمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة يعملون فى أكثر من شركة فإن ذلك يتطلب عملا أكثر من المراجع لحماية سمعته مما يبرر سداد اتعاب أكثر.

وفى فرنسا وإسبانيا معا تظهر النتائج التى توصل إليها Desender et al (2009) أن حياد كل من أعضاء مجلس الإدارة وتركز الملكية يرتبطان طرديا مع أتعاب المراجعة، وأن شغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى يرتبط سلبيا مع أتعاب المراجعة.

وفى ماليزيا، اختبر Abdul Wahab (2011) العلاقة بين حوكمة الشركات وجهد المراجعة مقاسا بأتعاب المراجعة خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ قبل وبعد تعديل قواعد حوكمة الشركات فى بورصة كوالا لامبور التى تدعم سياسات الحوكمة بالشركات. وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الحوكمة والأتعاب. ولكن، أصبحت العلاقة أضعف فى أعقاب صدور الميثاق مما يشير إلى أن جهد المراجعة قد انخفض فى ضوء انخفاض كل من خطر الرقابة والخطر الملازم بالشركات محل المراجعة.

أما فى المملكة المتحدة، فقد أثبت Zaman et al (2011) وجود علاقة معنوية طردية بين فعالية لجان المراجعة وأتعاب المراجعة. وتشير نتائج الدراسة التى

أجراها Khan et al (2011) فى بنجلاديش إلى أن أتعاب المراجعة ترتبط سلبيا مع تركز الملكية العائلية والمؤسسية.

وباستخدام بيانات الشركات المسجلة فى بورصة شنجهاى بالصين، تبين لـ Wu (2012) وجود علاقة معنوية سالبة بين الحوكمة وأتعاب المراجعة فى الشركات التى تنمو على نحو معتدل moderately بالمقارنة مع الشركات التى تنمو بشكل سريع أو التى لا يوجد بها نمو.

وفي فرنسا أظهرت نتائج الدراسة التى قام بها Ben Ali and Lesage (2012) أن هناك علاقة سالبة بين كل من أتعاب المراجعة والملكية الحكومية ، وأن هناك علاقة موجبة بين كل من أتعاب المراجعة والملكية المؤسسية، وأنه لا توجد علاقة بين أتعاب المراجعة والملكية العائلية.

وأظهرت دراسة Chan et al (2012) أن أتعاب المراجعة ترتبط سلبيا مع نسبة طول بقاء المديرين فى لجان المراجعة المحايدة مما يجعلهم يتطلعون لجهد مراجعة أقل. وتشير النتائج إلى أن تحديد سعر المراجعة بواسطة لجان المراجعة المحايدة التى تتضمن أعضاء أمضوا فترة طويلة بها يعبر عن حاجة اقل لزيادة جهد المراجعة لقيامهم هم بهذا الدور بفعالية لمراقبة التقرير المالى. وبالتالى قد تعد لجان المراجعة بديلا للمراجعة الخارجية.

٢-٦ تحليل الباحث

يتضح من العرض السابق أن معظم الدراسات السابقة ركزت فقط على جزيئات محددة للعلاقة بين أتعاب المراجعة من ناحية وأى من أخطار العمل وجودة التقرير المالى وعناصر الحوكمة من ناحية. ولم يتم التطرق إلى رؤية متكاملة تبحث طبيعة التفاعل بين هذه العناصر الأربعة. لذلك، قد يصعب تماما التعرف على عمق أى من هذه العلاقات عندما يتم بحثها فى ظل تجاهل الجوانب الأخرى.

وقد اتضح من الدراسات السابقة بالولايات المتحدة الأمريكية أن هناك تعارضا بين النتائج بشأن العلاقة بين أخطار العمل وحجم كل من الأتعاب الكلية والأتعاب غير المتوقعة. فلم تثبت تلك العلاقة فى عدد من الدراسات، وثبت وجود علاقة سالبة فى عدد أخر من الدراسات. وعلى الجانب الأخر، ثبت وجود علاقة معنوية طردية بين كل من حجم الأتعاب الكلية وأخطار العمل فى بلجيكا، وثبت وجود علاقة معنوية طردية لتلك العلاقة فى بعض مكاتب المراجعة الكبرى فى اليابان.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة التقرير المالى، تبين أن معظم الدراسات السابقة التى استخدمت المستحقات غير العادية كمؤشر لجودة التقرير المالى قد خلصت إلى أن هناك علاقة سالبة بين كل من حجم الأتعاب الكلية وجودة التقرير المالى.

ويوجد تعارض فى النتائج التى بحثت العلاقة بين الأتعاب غير العادية بنوعيها والمستحقات غير العادية كمؤشر لجودة التقرير المالى. فقد ثبت فى عدد قليل من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين أتعاب المراجعة غير العادية وجودة التقرير المالى باستخدام المستحقات غير العادية كمؤشر لجودة التقرير المالى. وعلى العكس، تبين من عدد كبير من الدراسات السابقة التى تم إجراؤها فى هذا الإطار أن هناك علاقة سالبة بين كل من أتعاب المراجعة غير العادية الموجبة والسالبة وجودة التقرير المالى، مما يتعين البحث عن دوافع تسعير خدمات المراجعة بأعلى أو أقل من المستوى المعتاد وفقا لما يتم فى الشركات الأخرى بوجه عام، والشركات المماثلة بوجه خاص.

ويوجد تباين واضح بين استخدام المقاييس المختلفة لجودة التقرير المالى وحجم الأتعاب غير العادية. فعلى الرغم مما اتضح فى عدد كبير من الدراسات السابقة من أن هناك علاقة طردية بين المستحقات غير العادية وأتعاب المراجعة غير العادية، فقد تبين باستخدام احتمال إعادة إصدار القوائم المالية كمؤشر لجودة التقرير المالى أن هناك علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة غير العادية وإعادة إصدار القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين أتعاب المراجعة غير العادية وعناصر الحوكمة، يلاحظ عدم تطرق الباحثين فى الدراسات السابقة لأتعاب المراجعة غير العادية بنوعيها السالب والموجب، حيث تركز الاهتمام على العلاقة بين الأتعاب الكلية وعناصر الحوكمة. وفى هذا الإطار، أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن هناك ارتباطا طرديا معنويا بين فعالية لجان المراجعة [من خلال توافر كل من الحياد والخبرة المالية] وأتعاب المراجعة فى الشركات غير الخاضعة للإشراف التنظيمى المحكم مثل المنشآت المالية. أيضا، تبين أن وجود الحياد فى تشكيل مجلس الإدارة يرتبط طرديا مع أتعاب المراجعة. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين أتعاب المراجعة وهيكل الملكية فى الشركات محل المراجعة، فقد اتضح وجود علاقة سالبة بين أتعاب المراجعة والشركات التى تزيد فيها نسب الملكية الإدارية، فيما ثبت وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية وأتعاب المراجعة. وأخيرا، أظهرت النتائج أن هناك علاقة سالبة بين أتعاب

المراجعة وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى [العضو المنتدب للإدارة].

وللتغلب على أوجه القصور فى الدراسات السابقة، سيقدم الباحث فى القسم التالى تصورا لإطار مقترح للتفاعل بين أتعاب المراجعة وأخطار العمل وعناصر الحوكمة ومحتوى تقرير المراجع.

٣- بناء الإطار المقترح

يتم تحديد أتعاب المراجعة وفقا للعديد من العوامل الخاصة بالمراجع ومدى التنافس فى سوق المراجعة من ناحية، والشركة محل المراجعة والبيئة التى تعمل فيها والأخطار التى تتعرض لها على نحو يؤثر فى القوائم المالية من ناحية أخرى.

لذلك، يتعين أن يتم النظر إلى عملية تحديد الأتعاب وفقا لرؤية متكاملة تشمل التفاعل بين الخصائص الاقتصادية وأخطار العمل وعناصر الحوكمة بالشركة محل المراجعة والأثر المترتب على محتوى تقرير المراجع. ويظهر الشكل رقم (٢) هيكلا لإطار مقترح للتفاعل بين هذه العناصر بما يحقق تسعير خدمات المراجعة وتنفيذها وفقا لمستوى الجودة المرغوب فيه سلبا أو ايجابا من قبل العناصر التى يشملها الإطار.

وكما يتبين من الشكل رقم (٢)، يتضمن الهيكل مجموعة من العلاقات المتشابكة فى بيئة المراجعة. ومن الواضح أن أخطار العمل تنشأ نتيجة التفاعل داخل الشركة محل المراجعة بين كل من الإدارة التنفيذية وعناصر الحوكمة التى تتمثل فى الملاك ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة من جانب، والتفاعل بين هذه العناصر الداخلية والعناصر الخارجية التى تتواجد فى البيئة المحيطة بالشركة محل المراجعة التى تتضمن المنافسين والعملاء والموردين والمقرضون والهيئات والسياسات الحكومية وبقية أصحاب المصالح.

وبالطبع، تؤثر السياسات الحكومية الخاصة بالاستثمارات داخل الدولة التى تعمل بها الشركة محل المراجعة وخارج الدولة فى التوجهات والقرارات الاستثمارية لكافة الأطراف الذين تتعامل معهم الشركة مثل العملاء والموردون والمقرضون والمنافسون وبقية أصحاب المصالح. أيضا، تؤثر الأهداف الاستراتيجية ورؤية كافة هذه الأطراف فى طبيعة وأخطار العمل التى يتعين أن تواجهها الشركة محل المراجعة.

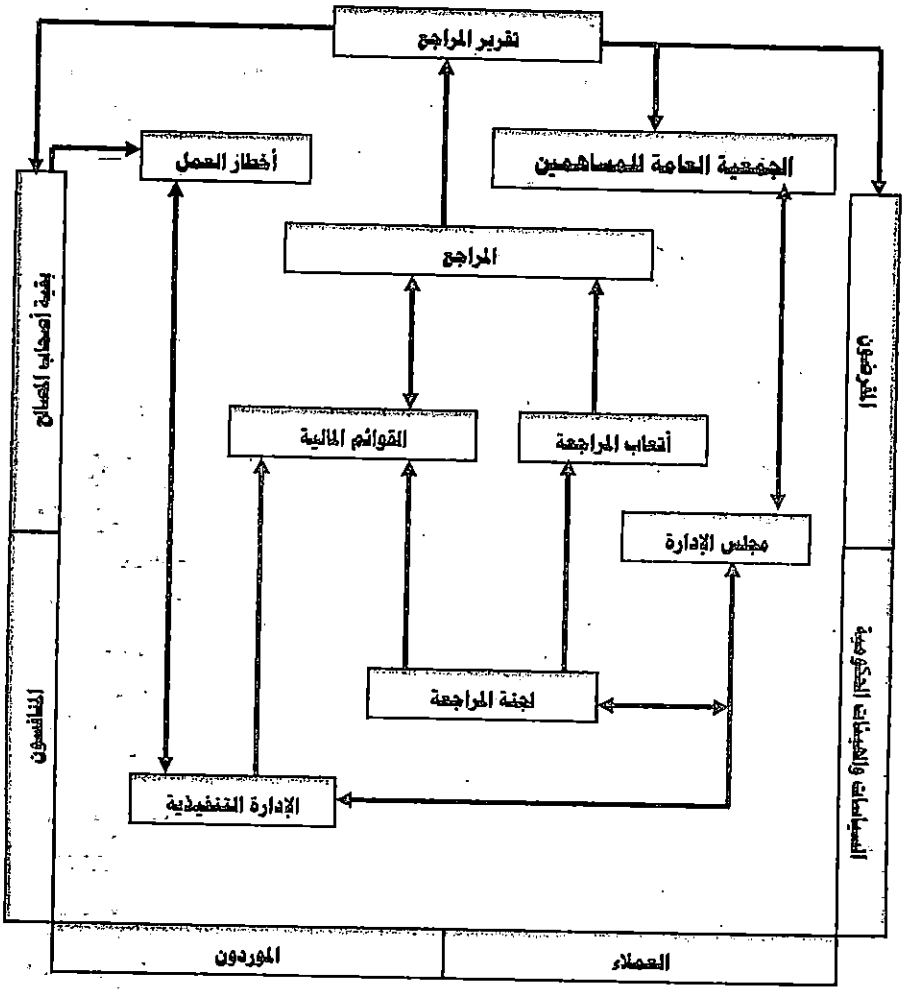

الشكل رقم (٢)

هيكل الإطار المقترح

وتلعب طبيعة أفراد الإدارة التنفيذية وتقديراتهم دورا هاما فى التعامل مع أخطار العمل مما قد يترتب عليه تدعيم أو تقليص القدرة التنافسية مما ينعكس على القوائم المالية [لاحظ الأسهم المتدفقة من وإلى أخطار العمل وانعكاسها على الأرقام وجوانب الإفصاح بالقوائم المالية].

فقد يؤدى ميل الإدارة التنفيذية للمخاطرة عند الاستجابة للمتغيرات فى البيئة الخارجية وظروف العمل الداخلية بالشركة إلى زيادة أخطار العمل. ونظرا لأن الإدارة التنفيذية تقوم بإعداد القوام المالية، فمن الطبيعى أن تسعى الإدارة التنفيذية لتجميل الأرقام بالقوائم المالية مما قد يؤثر على جودة التقرير المالى.

وكما يتضح من الهيكل، تشمل عناصر الحوكمة كل من هيكل المساهمين فى الجمعية العامة وتشكيل مجلس الإدارة ومقومات لجنة المراجعة. وبالطبع، يعكس تعيين أعضاء مجلس الإدارة قوة هياكل الملكية داخل الجمعية العامة. فكلما زادت نسب أى صورة من صور الملكية [المؤسسية، الإدارية، الأجنبية، العائلية، الفردية] كلما تم تعيين مجلس إدارة الشركة محل المراجعة وفقا لما يحقق صالح المجموعة التى تمتلك أسهما أكبر فى رأس المال. ويقوم مجلس الإدارة بتعيين أفراد الإدارة التنفيذية الذين يتعاملون مع أخطار العمل ويسعون لتحقيق أهداف الشركة. أيضا، يشكل مجلس الإدارة لجنة المراجعة التى تعمل على تحقيق جودة التقرير المالى فى إطار دورها الإشرافى على التقرير المالى وعلاقاتها بالمراجع بداية من التعيين وتحديد الأتعاب. وهكذا، تلعب لجنة المراجعة دورا رئيسيا فى التعامل مع أخطار العمل.

ويتعين للتوصل إلى تحقيق جودة التقرير المالى أن يتم تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على نحو يضمن الحياد والقدرة على التعامل مع كل من المراجع ومبادئ المحاسبة ذات القبول العام. فكلما زاد عدد الأعضاء غير التنفيذيين فى كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وتم فصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن منصب المدير التنفيذى [العضو المنتدب] ، كلما زادت قدرة كل من المجلس واللجنة على الإشراف على التقرير المالى وتلافى أثار عقد الوكالة بين المساهمين والإدارة التنفيذية التى تعكس رغبة أفراد الإدارة فى تعظيم منافعهم على حساب المساهمين. وبالطبع، كلما زاد مستوى الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة، كلما تم تدعيم شفافية التقرير المالى وحماية كافة أطراف المصالح وفى مقدمتهم المساهمين. وبناء على ذلك، يتم اختيار المراجع وتحقيق أتعابه على نحو يدعم من جودة التقرير المالى فى حالة توافر عناصر الحياد والخبرة المالية فى كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

وبالمقابل، سيؤدى كبر حجم أى صورة من صور الملكية بالمقارنة بالصور الأخرى إلى تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بما يحقق صالح الملاك الذين يمتلكون القدر الأكبر من الأسهم على حساب الملاك الأخرين، ويتم تعيين أفراد الإدارة التنفيذية الذين يمكنهم التعامل مع هذه المواقف. وفى هذا الإطار، يمكن أن تنخفض جودة التقرير المالى فى ظل تعيين مراجع للحسابات لا يستطيع التعامل مع الضغوط أو يتجاوب معها وقد يتم ترجمة ذلك فى حجم الأتعاب.

لذلك، قد يعكس حجم الأتعاب غير العادية التى يتم تحديدها فى إطار المقارنة مع المنافسين مستوى الجودة المرغوب فيه من قبل عناصر الحوكمة وطبيعة المراجع. فقد تشير الأتعاب غير العادية السالبة إلى ضعف القدرة التفاوضية للمراجع فى مواجهة الشركة محل المراجعة، وبالتالى رغبة المراجع فى التجاوب مع ضعف عناصر الحوكمة وتقديم تقرير للمراجعة لا يعبر عن الواقع الفعلى للجوانب المالية فى الشركة محل المراجعة بوجه عام وعن مدى استجابة الإدارة التنفيذية لأخطار العمل بوجه خاص.

ومن جانب أخر، قد يعكس كبر حجم الأتعاب غير العادية قوة القدرة التفاوضية للمراجع بوجه عام وفى حالة التعاقد مع أحد المراجعين الكبار بوجه خاص فى مواجهة الشركة محل المراجعة. أيضا، قد يشير ذلك إلى كبر حجم أخطار العمل التى تواجهها الشركة محل المراجعة. ويمكن للمراجع فى مثل هذا الوضع أن يقرر حماية سمعته من خلال تقديم قدر مرتفع من الجودة، حتى ولو تعارض ذلك مع رغبة عناصر الحوكمة فى الشركة محل المراجعة. وقد يقرر المراجع السير فى اتجاه أخر، يتمثل فى تعظيم منفعته الخاصة بإضفاء المصداقية على تقرير مالى لا يعبر عن الشفافية والصدق من خلال تقديم تقرير يتجاوب مع رغبات الشركة محل المراجعة بوجه عام وفى ظل ارتفاع أخطار العمل بوجه خاص.

وعلى مستوى أخر، يمكن للمجتمع أن يدعم من قدرة المراجع على مقاومة الضغوط من خلال استخدام آليات التنظيم الذاتى لمهنة المراجع من خلال الإلزام بمعايير المراجعة وفرض القواعد التنظيمية التى تدفع باستقلال المراجع إلى المستوى المرغوب فيه. وهكذا، يمكن فرض القواعد التنظيمية التى تكفل تحقيق الفعالية لتشكيل كل من لجان المراجعة [توافر الخبرة فى الجوانب المالية واستقلال الأعضاء والاجتماع على فترات دورية] ومجالس الإدارة [توافر الاستقلال عن الملاك والفصل بين الوظائف التنفيذية وعضوية مجلس الإدارة]. وسيترتب على ذلك تدعيم قدرة المراجع على تقييم أخطار العمل التى تتعرض لها الشركة محل المراجعة

وانعكاساتها على محتوى القوائم المالية. وسيعمل ذلك على إعداد تقرير المراجعة وفقا لمقتضيات معايير المراجعة وعدم التأثر بأتعاب المراجعة غير العادية السالبة أو الموجبة مما يعنى تسعير خدمات المراجعة وفقا لمستويات أخطار العمل التى تتعرض لها الشركة محل المراجعة وحجمها وسمعة المراجع.

٤- فروض الدراسة

نظرا لأن تعيين مراقبى الحسابات بالشركات المصرية يتم بعد إصدار القوائم المالية الخاصة بالسنة السابقة، يرى الباحث أن تتحد أتعاب المراجعة الكلية وفقا لكل من: (١) نوع المراجع، (٢) المعلومات الخاصة بالشركة التى تعرضها أحدث القوائم المالية المصدرة، وتتمثل فى: حجم الأصول بالفترة السابقة، وعدد الشركات التابعة، درجة العسر المالى، والنسب المالية الخاصة بطبيعة النشاط مثل مجموع قيم المخزون والمدينون إلى إجمالى الأصول كمقياس لصعوبة عناصر المراجعة، والنسب الخاصة بأخطار العمل: نسبة التداول، نسبة الرفع المالي، ونسبة العائد التشغيلى على الأصول، نسبة العائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية، التغطية العكسية للفائدة، و (٣) طبيعة عناصر الحوكمة فى الشركة محل المراجعة وتشمل: حجم الملكية المؤسسية، حجم الملكية الإدارية، حجم الملكية العائلية، مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب العضو المنتدب، النسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، مدى توافر الخبرة المالية لأحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل. وبناء على ذلك وفى ضوء الإطار المقترح فى هذه الدراسة، سيتم اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية، ويشمل:

- الفرض الأول [أ]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية المؤسسية
- الفرض الأول [ب]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية الإدارية
- الفرض الأول [ج]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية العائلية

الفرض الثانى: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وطبيعة مجلس الإدارة، ويشمل:

- الفرض الثانى [أ]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة

- الفرض الثانى [ب]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى (العضو المنتدب للإدارة)

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية و الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وأخطار العمل، ويشمل:

- الفرض الرابع [أ]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد التشغيلى على الاصول فى السنة السابقة على المراجعة
- الفرض الرابع [ب]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى السنة السابقة على المراجعة
- الفرض الرابع [ج]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الرفع المالى فى السنة السابقة على المراجعة
- الفرض الرابع [د]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والتغطية العكسية للفائدة فى السنة السابقة على المراجعة
- الفرض الرابع [هـ]: توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم نسبة التداول فى السنة السابقة على المراجعة

وقد يتأثر رأى المراجع بحجم الملكية فى الجمعية العامة وطبيعة تشكيل مجلس الإدارة وفعالية لجنة المراجعة وحجم أخطار العمل وحجم أتعاب المراجعة غير العادية. لذلك، سيعمل الباحث على اختبار الفروض التالية:

الفرض الخامس: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم الملكية، ويشمل:

- الفرض الخامس [أ]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم الملكية المؤسسية
- الفرض الخامس [ب]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم الملكية الإدارية
- الفرض الخامس [ج]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم الملكية العائلية

الفرض السادس: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وطبيعة مجلس الإدارة، ويشمل:

- الفرض السادس [أ]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة
- الفرض الثانى [ب]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى (العضو المنتدب للإدارة)

الفرض السابع: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع و الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة

الفرض الثامن: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وأخطار العمل، ويشمل:

- الفرض الثامن [أ]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع والعائد التشغيلى المراجع على الاصول فى فترة المراجعة
- الفرض الثامن [ب]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع والعائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى فترة المراجعة
- الفرض الثامن [ج]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع ونسبة الرفع المالى فى فترة المراجعة
- الفرض الثامن [د]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع والتغطية العكسية للفائدة فى فترة المراجعة
- الفرض الثامن [هـ]: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم نسبة التداول فى فترة المراجعة

الفرض التاسع: توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع و أتعاب المراجعة غير العادية

وسيسعى الباحث إلى اختبار العلاقة بين دقة رأى المراجع وكل من حجم الملكية فى الجمعية العامة وطبيعة تشكيل مجلس الإدارة وفعالية لجنة المراجعة وحجم أخطار العمل وحجم أتعاب المراجعة غير العادية. لذلك، سيعمل الباحث على اختبار الفروض التالية:

الفرض العاشر: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وحجم الملكية، ويشمل:

- الفرض العاشر [أ]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وحجم الملكية المؤسسية
- الفرض العاشر [ب]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وحجم الملكية الإدارية
- الفرض العاشر [ج]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وحجم الملكية العائلية

الفرض الحادى عشر: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وطبيعة مجلس الإدارة، ويشمل:

- الفرض الحادى عشر [أ]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة
- الفرض الحادى عشر [ب]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى (العضو المنتدب للإدارة)

الفرض الثانى عشر: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع و الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة

الفرض الثالث عشر: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وأخطار العمل، ويشمل:

- الفرض الثالث عشر [أ]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع والعائد التشغيلى المراجع على الاصول فى فترة المراجعة
- الفرض الثالث عشر [ب]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع والعائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى فترة المراجعة
- الفرض الثالث عشر [ج]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع ونسبة الرفع المالى فى فترة المراجعة
- الفرض الثالث عشر [د]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع والتغطية العكسية للفائدة فى فترة المراجعة
- الفرض الثالث عشر [هـ]: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وحجم نسبة التداول فى فترة المراجعة

الفرض الرابع عشر: توجد علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع و أتعاب المراجعة غير العادية

٥- متغيرات الدراسة

حتى يتم اختبار فروض الدراسة، سيتم استخدام المتغيرات التالية:

٥-١ المتغيرات الخاصة بأتعاب المراجعة

لو أتعاب: اللوغاريتم الطبيعى لأتعاب المراجعة.

تعب_غ: الأتعاب غير العادية، وتتمثل فى بواقى معادلة الانحدار للمتغير التابع لو أتعاب.

٥-٢ المتغيرات الخاصة بنسب الملكية

مؤسسية: نسبة الأسهم المملوكة للشركات الأخرى فى رأسمال الشركة محل المراجعة.

إدارية: نسبة الأسهم المملوكة لإفراد الإدارة فى رأسمال الشركة محل المراجعة.

عائلية: نسبة الأسهم المملوكة للعائلة الواحدة فى رأسمال الشركة محل المراجعة.

٥-٣ المتغيرات الخاصة بمجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة

تنفيذى: نسبة الأعضاء غير التنفيذيين فى مجلس الإدارة.

منتدب: ويعبر عن مدى شغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى [العضو المنتدب]. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة شغل نفس المنصبين بواسطة شخص واحد، وتخصيص الوزن صفر فى حالة العكس.

خبرة: ويعبر عن فعالية لجنة المراجعة. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة توافر الخبرة المالية لعضو واحد من أعضاء لجنة المراجعة [الحصول على شهادة جامعية فى علوم المحاسبة والإدارة]، وتخصيص الوزن صفر فيما عدا ذلك.

٥-٤ المتغيرات الخاصة بأخطار العمل [راجع: Stanley (2011), Efendi et al (2007)]

عائد: صافى الدخل من العمليات التشغيلية بعد طرح قيمة الإهلاك مقسوما على إجمالى أصول الفترة.

عائد ١: صافى الدخل من العمليات التشغيلية بعد طرح قيمة الإهلاك مقسوما على إجمالى أصول فى الفترة السابقة على المراجعة.

تدفق: التدفق النقدى من العمليات التشغيلية مقسوما على إجمالى أصول الفترة

تدفق ١: التدفق النقدى من العمليات التشغيلية مقسوما على إجمالى أصول الفترة السابقة على المراجعة

تداول: الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة

تداول ١: الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة فى الفترة السابقة على المراجعة

رفع: إجمالى الالتزامات إلى إجمالى الأصول

رفع ١: إجمالى الالتزامات إلى إجمالى الأصول فى الفترة السابقة على المراجعة

فائدة: التغطية العكسية للفائدة، ويتم التوصل إليه بقسمة مصروف الفائدة على الدخل التشغيلى قبل الإهلاك.

فائدة_١ : التغطية العكسية للفائدة، ويتم التوصل إليه بقسمة مصروف الفائدة على الدخل التشغيلى قبل الإهلاك فى الفترة السابقة على المراجعة.

٥-٥ المتغيرات الأخرى

لو أصول: اللوغاريتم الطبيعى للأصول كمقياس لحجم الشركة محل المراجعة.

مراجع: نوع المراجع. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة وجود أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، ويتم تخصيص صفر فى حالة العكس.

مخزون_مدينون: مجموع قيم المخزون والمدينون إلى إجمالى الأصول فى الفترة السابقة على المراجعة

عسر: مقياس زيموسكى للعسر المالى. وكلما اقتربت قيمة هذا المقياس من الواحد كلما زاد احتمال العسر المالى للشركة محل المراجعة، والعكس صحيح [Zmijewski (1984)].

عسر_١: مقياس زيموسكى للعسر المالى فى السنة السابقة على المراجعة

رأى: رأى المراجع فى القوائم المالية. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة وجود رأى غير نظيف معيارى Standard Unqualified Audit Report، ويتم تخصيص الوزن صفر فى حالة وجود رأى نظيف معيارى.

دقة: مدى دقة رأى المراجع بشأن احتمال استمرار الشركة محل المراجعة كمقياس لجودة المراجعة. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة توافق رأى المراجع مع مقياس زيموسكى، وتخصيص الوزن صفر فى حالة عدم التوافق.

تابع: مدى وجود شركات تابعة للشركة مجل المراجعة. ويتم تخصيص الوزن ١ فى حالة وجود شركة تابعة واحدة على الأقل، وتُخصيص الوزن صفر فى حالة عدم وجود شركات تابعة.

جهد: الجهد المبذول فى المراجعة. ويتم التوصل إليه بقسمة عدد أيام المراجعة على الحد الأدنى المقرر قانونا ويساوى ٩٠ يوما.

٦ـ عينة الدراسة

يتطلب اختبار الفروض السابقة توافر مجموعة كبيرة من المعلومات المرتبطة بكل من هيكل ملكية المساهمين وتشكيل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والقوائم المالية وما يرتبط بها من تقارير المراجعة. ونظرا لأن هيئة الرقابة المالية المصرية قد ألزمت شركات المساهمة المقيدة فى بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية بدءا من عام ٢٠١١ فقط بتقديم نماذج دورية ربع سنوية تتضمن كل من هيكل الملكية وتشكيل مجلس الإدارة [راجع قرار هيئة الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١]، فقد استهدف الباحث المعلومات المرتبطة بكافة القوائم المالية المصدرة عن عام ٢٠١١ والتى يتم إتاحتها فى عام ٢٠١٢ بعد الانتهاء من عمليات المراجعة. وبالبحث فى المستندات الموثقة التى تشمل محاضر اجتماعات الجمعيات العامة ولجان المراجعة ونماذج الإفصاح الخاصة بهيكل المساهمين وتشكيل مجالس الإدارة بالشركات التى تضمنها الموقع الرسمى لبورصتى القاهرة والإسكندرية، تبين فقط أن ٦١ شركة تتوافر فيها المعلومات الكاملة اللازمة لاختبار فروض الدراسة. وبذلك، تشمل عينة الدراسة هذه الشركات الـ ٦١ فقط.

٧ـ النتائج

٧-١ الاحصاءات الوصفية

يوضح الجدول رقم (١) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعيارى
لو أتعاب	٨,٩٩	١٢,٩٨	١٠,٩٨	,٨٦
لو أصول	١٦,١	٢٤,٢٢	٢٠,٢٨	٢,٢٨
لو أصول ١	١٦,٤	٢٤,٢٢	٢٠,٢٦	٢,٠٢٦

تابع الجدول رقم (١)

مراجع	صفر	١	,٤٥	,٥٠
مخزون_مدينون	صفر	,٨٧	,٣٣	,٢٢
عسر	صفر	,٥٩	,٠٦٥	,١٢
عسر_١	صفر	,٤٦	,٠٦	,١١
رأى	صفر	١	,٤٤	,٥
دقة	صفر	١	,٩٥	,٢١
مؤسسية	صفر	,٩٩	,٤٥	,٣٤
إدارية	صفر	,٩٩	,٢٦	,٢٩
عائلية	صفر	,٩٨	,١٩	,٢٥
منتدب	صفر	١	,٦٧	,٤٧
تنفيذى	صفر	١	,٧٥	,١٧
خبرة	صفر	١	,٢٥	,٤٣
عاند	-,١٣	,٤١	,٠٨	,٠٩
عاند_١	-,١١	,٤٨	,٠٨	,١١
تدفق	-,١٣	,٤٨	,٠٦	,١٢
تدفق_١	-,٥٨	,٤٣	,٠٧	,١٥
فائدة	صفر	٤,٦٧	,٤٦	,٨٣
فائدة_١	صفر	٧,١٩	,٧١	١,٤
تداول	,٢٨	٢٩,٨	٢,٤	٣,٧١
تداول_١	,٣٤	٤٥,٦٦	٢,٩٥	٥,٨
رفع	,٠٢	,٨١	,٣٧	,١٩
رفع_١	,٠٢	,٨٣	,٣٧	,٢٠

٧-٢ اختبارات الفروض الخاصة بأتعاب المراجعة الكلية

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار للفروض الخاصة بأتعاب المراجعة الكلية، باستخدام "أتعاب المراجعة الكلية" كمتغير تابع. وقد بلغت "ر^{٢}" ٨, ويلغت "ف المحسوبة" ١٢,٠٨ بمستوى معنوية صفر مما يدل على صلاحية النموذج.

الجدول رقم (٢)

نتائج تحليل الانحدار : "المتغير التابع: أتعاب المراجعة الكلية"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	٥,٥٢	,٩٧٨	٥,٦٤	صفر
لو أصول_١	,٢٥٢	,٤٤	٥,٧	صفر
مراجع	,٥٤٦	,١٥٣	٣,٥٧	,٠٠١
مخزون_مدينون	,٧١١-	,٣٥٧	١,٩٩-	,٠٥
عسر_١	١,٢٨-	,٩٧	١,٣١-	,١٩
مؤسسية	,٧٢-	,٢٦٤	٢,٧٢-	صفر
إدارية	,١٤٣-	,٢٦١	,٥٤٧-	,٥٨
عائلية	١,١٢-	,٤٤٢	٢,٥٣-	,٠١
منتدب	,٠٤٠	,١٤٦	,٢٧٤	,٧٨
تنفيذى	,١٩٩	,٤٣٧	,٤٥٥	,٦٥
خبرة	,١٢٢-	,١٤٢	,٨٥٩-	,٣٩
عائد_١	,٩٩٦-	,٧٣٣	١,٣٥-	,١٨
تدفق_١	١,٩١	,٥٧١	٣,٣٦	صفر
فائدة_١	,٠١٧	,٠٤٢	,٤٠	,٦٧

تابع الجدول رقم (٢)

تداول ١	,٠٦٦	,٠١٥	٤,٤	صفر
رفع ١	١,٤٤	,٥٥	٢,٦٢	,٠١
تابع	-,٠١٨	,١٦٨	-,١٠٧	,٩١

وكما يظهر الجدول رقم (٢) يتوقف تحديد الأتعاب الكلية للمراجعة فى البيئة المصرية على مجموعة من العناصر [راجع العناصر المظللة فى الجدول رقم (٢)]. ويتأثر تحديد أتعاب المراجعة الكلية بكل من: نوع المراجع، حجم الأصول فى الفترة السابقة على المراجعة، مجموع المخزون والمدينون منسوبا إلى إجمالى الأصول فى الفترة السابقة على المراجعة، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى، العائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى الفترة السابقة على المراجعة، نسبة التداول فى الفترة السابقة على المراجعة، ونسبة الرفع المالى فى الفترة السابقة على المراجعة.

ويظهر الجدول رقم (٣) ملخصا لنتائج اختبار الفروض الخاصة بأتعاب المراجعة الكلية. ويتضح من الجدولين (٢) و(٣) أن أتعاب المراجعة الكلية تتحدد وفقا لحجم الملكية المؤسسية وحجم الملكية العائلية ومعظم أخطار العمل.

٧-٣ اختبارات الفروض الخاصة برأى المراجع

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار للفروض الخاصة برأى المراجع باستخدام "رأى المراجع" كمتغير تابع. وقد بلغت "ر^{٢}" ٤, وبلغت "ف المحسوبة" ٢,١٥ بمستوى معنوية ٠٢, مما يدل على صلاحية النموذج.

الجدول رقم (٣)
ملخص نتائج اختبارات الفروض الخاصة بأتعاب المراجعة الكلية

الفرض	المضمون	النتيجة
الأول [أ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية المؤسسية	توجد علاقة عكسية معنوية
الأول [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية الإدارية	لم يثبت صحته
الأول [ج]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية العائلية	توجد علاقة عكسية معنوية
الثانى [أ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة	لم يثبت صحته
الثانى [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى (العضو المنتدب للادارة)	لم يثبت صحته
الثالث	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	لم يثبت صحته
الرابع [أ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد التشغيلى على الاصول فى السنة السابقة على المراجعة	لم يثبت صحته
الرابع [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى السنة السابقة على المراجعة	توجد علاقة طردية معنوية
الرابع [ج]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الرفع المالى فى السنة السابقة على المراجعة	توجد علاقة طردية معنوية
الرابع [د]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والتغطية العكسية للفائدة فى السنة السابقة على المراجعة	لم يثبت صحته
الرابع [هـ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم نسبة التداول فى السنة السابقة على المراجعة	توجد علاقة طردية معنوية

الجدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار: "المتغير التابع: رأى المراجع"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعياري	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	,٢٣٤-	,٦٧٣	,٣٤٨-	,٧٢
دقة	,٦٥١	,٦٨٠	,٩٥٧	,٣٤
عسر	,٤٠٨-	١,٦٣	,٢٥-	,٧٢
مؤسسية	,٠٢٣	,٢٤٦	,٠٩٢	,٩٢
إدارية	,٥٠٩	,٢٥	٢,٠٣	,٠٤
عائلية	,٣٢٥-	,٤٣٢	,٧٥-	,٤٥
منتدب	,١٢-	,١٤٣	,٨٣٩-	,٤٠
تنفيذى	,٣٢٨-	,٤٩	,٦٦٩-	,٥٠
خبرة	,١٢٢-	,١٣٧	,٨٩-	,٣٧
عائد	١,٨٢-	,٩٨٢	١,٨٥-	,٠٦
تدفق	١,٩٨	,٩١٧	٢,١٥	,٠٣
فائدة	,٢٥٨	,٠٨٥	٣,٠٣	صفر
تداول	,٠٢٣-	,٠٢	١,١-	,٢٧
رفع	١,١٩٣	,٦٩٤	١,٧١	,٠٩
تعب غ	,٣١٤	,١٦	١,٩٦	,٠٥
جهد	,١٦٢-	,٢٦٨	,٦٠٤-	,٥٤

ويظهر الجدول رقم (٥) ملخصا لنتائج اختبار الفروض الخاصة بأتعاب المراجعة الكلية. ويتضح من الجدولين (٤) و(٥) أن رأى المراجع عن مدى عدالة القوائم المالية يتأثر بحجم الملكية الإدارية ومعظم أخطار العمل وحجم أتعاب المراجعة غير العادية.

الجدول رقم (٥)
ملخص نتائج اختبارات الفروض الخاصة برأى المراجع

الفرض	المضمون	النتيجة
الخامس [أ]	توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وحجم الملكية المؤسسية	لم يثبت صحته
الخامس [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية الإدارية	توجد علاقة طردية معنوية
الخامس [ج]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم الملكية العائلية	لم يثبت صحته
السادس [أ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة	لم يثبت صحته
السادس [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وشغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى (العضو المنتدب للإدارة)	لم يثبت صحته
السابع	توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة	لم يثبت صحته
الثامن [أ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد التشغيلى على الاصول فى السنة السابقة	توجد علاقة عكسية معنوية
الثامن [ب]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والعائد على التدفق النقدى من العمليات التشغيلية فى	توجد علاقة طردية معنوية
الثامن [ج]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية ونسبة الرفع المالى فى السنة السابقة على المراجعة	توجد علاقة طردية معنوية
الثامن [د]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية والتغطية العكسية للفائدة فى السنة السابقة على	توجد علاقة طردية معنوية
الثامن [هـ]	توجد علاقة معنوية بين أتعاب المراجعة الكلية وحجم نسبة التداول فى السنة السابقة على المراجعة	لم يثبت صحته
التاسع	توجد علاقة معنوية بين رأى المراجع وأتعاب المراجعة غير العادية	توجد علاقة طردية معنوية

٧-٤ اختبارات الفروض الخاصة بدقة رأى المراجع

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار للفروض الخاصة بدقة رأى المراجع باستخدام "دقة رأى المراجع" كمتغير تابع. وقد بلغت "ر^{٢}" ٨٥, وف المحسوبة ١٨,٩ بمستوى معنوية صفر مما يدل على صلاحية النموذج.

وكما يظهر الجدول رقم (٦) لا يمكن قبول إلا الفرض الثالث عشر [ج] من الفروض من العاشر حتى الرابع عشر، الذى يشير إلى ثبوت العلاقة الطردية المعنوية بين دقة رأى المراجع ونسبة الرفع المالى. وبالتالى، لم يثبت وجود علاقة معنوية بين دقة رأى المراجع وكافة صور الملكية فى الجمعية العامة للمساهمين. أيضا، لم يتضح وجود علاقة بين دقة رأى المراجع وكل من طبيعة مجلس الإدارة والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة. وأخيرا، لا توجد علاقة بين دقة رأى المراجع وأتعاب المراجعة غير العادية.

ومن الجدير بالذكر أن تتم الإشارة وفقا لما ورد فى الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق معنوية بين كل من المراجعين الأربعة الكبار وبقية المراجعين بشأن دقة الرأى. أيضا، تظهر النتائج أن دقة رأى المراجع تتوقف على مدى الجهد المبذول فى عملية المراجعة ودرجة التعسر المالى التى تواجهها الشركة محل المراجعة [أنظر العناصر المظللة فى الجدول رقم (٦)].

٧-٥ تحليل النتائج

تتسق نتائج اختبارات الفروض مع الإطار المقترح فى هذه الدراسة. وقد تم تصميم الإطار المقترح على أساس أن عملية تحديد أتعاب المراجعة تتسم بالتشابك وفقا للتفاعل بين خصائص المراجع وخصائص الشركة محل المراجعة وعناصر الحوكمة بها وأخطار العمل التى تعرضت لها فى السنة السابقة على فترة المراجعة. فبوجه عام، يتضح من النتائج أن أتعاب المراجعة تزيد بزيادة كل من حجم مكتب المراجعة وحجم الشركة محل المراجعة وكبر مجموع المخزون والمدينون منسوبا إلى إجمالى الأصول كمقياس لتعقد العمليات المالية داخل الشركة.

الجدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار: "المتغير التابع: دقة رأى المراجع"

المتغير	المعلمة	الخطأ المعيارى	ت المحسوبة	مستوى المعنوية
ثابت	,٦٨	,١٠٣	٦,٦١	صفر
مراجع	,٠٣	,٠٢٨	١,٠٧	,٢٨
عسر	٢,٠٤-	,١٧٩	١١,٣٦-	صفر
مؤسسية	,٠٤٢-	,٠٥٤	,٧٧	,٤٣
إدارية	,٠٠٧-	,٠٥٣	,١٣-	,٨٩
عائلية	,٠١٥	,٠٩١	,١٦٤	,٨٧
منتدب	,٠٠٦-	,٠٣	,٢-	,٨٤
تنفيذى	,١٦٣	,١٠١	١,٦١	,١١
خبرة	,٠٠٣-	,٠٢٩	,١٠٣-	,٩٢
عائد	,١١١	,٢٠٥	,٥٤	,٥٩
تدفق	,٠٠٣-	,٠٢٩	,١٠٣-	,٩٢
فائدة	,٠٠٩-	,٠١٨	,٥-	,٦
تداول	,٠٠٧	,٠٠٤	١,٧٥	,١٢
رفع	,٥٢١	,١٢٧	٤,١	صفر
تعب_غ	,٠٤-	,٠٣٣	١,٢١-	,٦
جهد	,١٠٧	,٠٥٤	١,٩٨-	,٢٢

وتعمل بعض عناصر الحوكمة على تخفيض أتعاب المراجعة. فمن الملاحظ أن الزيادة فى حجم الملكية المؤسسية والملكية العائلية ترتبط عكسيا مع أتعاب المراجعة. وبالمقابل، لا تتأثر أتعاب المراجعة بأى من حجم الملكية الإدارية أو مدى زيادة عدد

الأعضاء غير التنفيذين فى مجلس الإدارة أو شغل رئيس مجلس الإدارة لمنصب المدير التنفيذى [العضو المنتدب للإدارة] أو الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة.

أيضا، يعتقد المراجعون المصريون أن أتعاب المراجعة ترتبط ببعض أخطار العمل التى تؤثر على عدالة القوائم المالية، حيث تبين أن أتعاب المراجعة ترتبط طرديا مع زيادة حجم الرافعة المالية والتغطية العكسية للفائدة.

وقد أظهرت النتائج تأثر رأى المراجع بحجم الملكية الإدارية وأخطار العمل فى سنة المراجعة وأتعاب المراجعة غير العادية. ومن اللافت للنظر أن اتجاه المراجع لإصدار تقرير بخلاف التقرير النظيف المعيارى يرتبط طرديا بحجم الملكية الإدارية. ويمكن تبرير ذلك بأن كبر حجم الملكية الإدارية يدفع المراجع للتدقيق واتخاذ مواقف تدعم من استقلال المراجع فى مواجهة كافة أصحاب المصالح بوجه عام وفى مواجهة الملاك من المؤسسات والعائلات. ومما يدعم هذا الرأى ما ثبت من أن إصدار تقارير أخرى بخلاف تقارير المراجعة النظيفة يرتبط معنويا مع أخطار المراجعة مثل انخفاض العائد التشغيلى على الأصول وكبر حجم الرافعة المالية وكبر التغطية العكسية للفائدة. وفى هذا الصدد، يسعى المراجع للحصول على أتعاب غير عادية مما قد يدعم من موقفه فى مواجهة إدارة الشركة.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى دقة رأى المراجعة فى ظل الإطار المقترح، فقد أظهرت النتائج أن خطر العمل المتمثل فى الرافعة المالية يؤثر مباشرة فى دقة رأى المراجعى بشأن احتمال استمرار الشركة محل المراجعة. لذلك، فى حالة زيادة درجة التعسر المالى يسعى المراجع لبذل جهد أكبر لتحقيق الدقة فى رأيه. وفى هذا الصدد، لا تتأثر دقة رأى المراجع بعناصر الحوكمة المختلفة وبقية أخطار العمل.

ولعل من المثير للدهشة فى هذا الصدد أن دقة رأى المراجع ترتبط عكسيا مع درجة التعسر المالى التى تواجهها الشركة محل المراجعة. وقد يحمل ذلك مؤشرا خطير مفاده أن دقة الرأى تتحقق فقط فى ظل عدم وجود التعسر المالى، وبالتالى قد لا يرغب المراجعون فى البيئة المصرية إلى تنبيه مستخدمى القوائم المالية بزيادة احتمال التعسر المالى. وقد يعنى ذلك أن المراجعين المصريين يبذلون جهدا كبيرا ويهتمون بدقة رأيهم فى حالة زيادة نسبة الرافعة المالية لطمأنة المقرضين فى انخفاض درجة التعسر المالى فقط. ولا يتحقق ذلك فى ظل زيادة درجة التعسر المالى، حيث يرغب الدائنون بالفعل فى شهادة من المراجع بشأن احتمالات استمرار الشركة محل المراجعة وما ستقوم به إدارة الشركة للتخفيف من التعسر المالى.

ومن المثير للاهتمام أن النتائج لم تظهر معنوية متغير مدى توافر الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة فى أى من اختبارات الفروض. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى

أمرين. يتمثل الأول فى أن ٧٥% من لجان المراجعة التى شملتها عينة الدراسة لا يتوافر لدى أحد أعضائها على الأقل المعرفة بالجوانب المالية. أما الأمر الثانى، فيتمثل فى القصور الشديد فى صياغة المادة السابعة الخاصة بلجان المراجعة من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية فى بورصتى القاهرة والأسكندرية. فقد اشارت هذه المادة إلى أن مسئوليات لجان المراجعة تتمثل فى مراقبة كافة الجوانب الفنية المرتبطة بالتقرير المالى وتعيين المراجعين وتحديد اتعابهم. ولكن، لم تنص المادة صراحة [على النحو الوارد فى كافة بورصات الأوراق المالية فى دول العالم] على ضرورة تمتع أحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل بالخبرة المالية من خلال الحصول على مؤهل جامعى فى المحاسبة أو الإدارة. وبدلا من ذلك، اشترطت المادة رقم (٧) ضروة تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة فى مجال عمل الشركة محل المراجعة. وبالطبع، يؤثر هذا النص على فعالية لجان المراجعة فى الشركات المصرية ويجعلها بمثابة لجان شرفية تمثل ما ينبغى أن يكون متوفرا من الوجهة الشكلية فقط، فى الوقت الذى يتعين فيه أن تلعب دورا ماليا بحتا.

٨- الملخص والتوصيات

٨-١ الملخص

يتضح من تتبع الدراسات السابقة فى مجال المراجعة عدم وجود رؤية متكاملة للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة بالشركات محل المراجعة وأتعاب المراجع ومحتوى تقرير المراجع. فقد سعى العديد من الباحثين إلى إجراء دراسات تتعلق بالعلاقة بين بعض هذه الجوانب دون البعض الأخر.

لذلك، تمثل الدافع من الدراسة الحالية فى اقتراح إطار نظرى يفسر التفاعل بين كل من أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعاب المراجعة ومحتوى تقرير المراجع.

وباستخدام عينة من الشركات المصرية قام الباحث بفحص محاضر القوائم المالية وما يرتبط به من تقارير المراجعة ومحاضر اجتماعات الجمعيات العامة ومحاضر اجتماعات لجان المراجعة ونماذج الإفصاح الخاصة بهياكل الملكية لاختبار الفروض التى تم استنتاجها فى ضوء الإطار المقترح.

وقد أظهرت النتائج أن تحديد أتعاب المراجعة يعتمد على عناصر الحوكمة بالشركة محل المراجعة وخصائص المراجع ويرتبط بأخطار العمل. أيضا، تبين أن ميل المراجعين المصريين لإصدار تقارير مراجعة أخرى بخلاف التقارير النظيفة المعيارية يرتبط بكل من حجم الملكية الإدارية وأخطار العمل وأتعاب المراجعة غير العادية.

وأخيرا، تبين أن دقة رأى المراجع بشأن استمرار الشركة محل المراجعة فى البيئة المصرية يرتبط بخطر العمل المتمثل فى كبر حجم الرافعة المالية.

٨-٢ التوصيات

تبين من فحص التقارير والمحاضر والنماذج الخاصة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية أن هناك قطاعا كبيرا من الشركات لا يلتزم بتقديم المعلومات المطلوبة. وبالتالى، يغيب قدر كبير من الشفافية والمعلومات اللازمة لكافة أصحاب المصالح والباحثين فى مجال المراجعة. لذلك، يوصى الباحث أن تستخدم البورصة المصرية الإجراءات التنظيمية الواجبة لإلزام الجميع بتوفير المعلومات. أيضا، يتعين أن تتغير النماذج المختلفة لتوفر قدرا أكبر من المعلومات الضرورية لدراسة السوق المصرى. فيتعين أن يتضمن محضر اجتماع لجنة المراجعة معلومات كافية عن كل عضو كالمؤهل والأنشطة التى يعمل بها عضو لجنة المراجعة للتعرف على مدى تمتع الأعضاء بالخبرة المالية.

وكان الباحث قد استبعد العديد من الشركات من التحليل لعدم قدرته على تحديد شرط الخبرة وهل يتعلق بالخبرة المالية أو بالخبرة فى نشاط الشركة محل المراجعة. أيضا، قد يتوافر فى مجالس الإدارة او لجان المراجعة ما يعرف بالأعضاء الرماديون الذين يتوافر فيهم الحياد فى المظهر فى حين أنهم يتمتعون بوظائف تنفيذية فى شركات تابعة أو شركات قابضة للشركة محل المراجعة، ويتعين على البورصة أن تتيح المعلومات المرتبطة بذلك.

ويوصى الباحث بتعديل نص المادة رقم (٧) من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمتع عضو واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المالية حتى لا تتسم تلك اللجان بالشرفية ويتم تشكيلها لمجرد استيفاء الشكل.

ايضا، يوصى الباحث بالإفصاح عن أتعاب المراجعة والأتعاب الأخرى بخلاف المراجعة مع نشر تلك المعلومات على الموقع الرسمى لبورصتى القاهرة والأسكندرية مما يمكن كافة أصحاب المصالح والباحثين من تحديد العلاقات بين الأتعاب وعناصر الحوكمة وأخطار العمل، وأثر هذه العلاقات على نوع تقرير المراجعة ودقة رأى المراجع.

المراجع

المراجع العربية:

- معيار المراجعة المصرى رقم (٣١٥) تفهم أعمال المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر التحريف الهام. من معايير المراجعة الصادرة بموجب القرار الوزارى لوزير الاستثمار رقم (١٦٦) لسنة ٢٠٠٨.
- قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١م.
- قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بقرار مجلس إدارة الهيئة للرقابة المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢م.

المراجع الإنجليزية:

- Abbott, L., Parker, S., Peters, G. and Raghunandan, K. The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees. Auditing: A Journal of Practice & Theory [September 2003].
- Abdul Wahab, E., Zain, M. and James, K. Audit Fees in Malaysia: Does Corporate Governance Matter? Asian Academy of Management Journal of Accounting and |Finance [Volume 7, No. 1, 2011].
- Asthana, S. and Boone, J. Abnormal Audit Fee and Audit Quality. Auditing: A Journal of Practice & Theory [August 2012].
- Bell, T., Landsman, R. and Shackelford, D. Auditor's Perceived Business Risk and Audit Fees: Analysis and Evidence. Journal of Accounting Research [June 2001].
- Ben Ali, C., and Lesage, C. Audit pricing and nature of controlling shareholders: Evidence from France. China Journal of Accounting Research [November 2012].

- Blankley, A., Hurtt, D., and. MacGregor, J. Abnormal Audit Fees and Restatements. Auditing: A Journal of Practice & Theory [February 2012].
- Boo, E., and Sharma. Effect of regulatory oversight on the association between internal governance characteristics and audit fees. Accounting and Finance [Volume 48, 2008].
- Carcello, J., Hermanson, D. Neal, T., Riley, R. Board Characteristics and Audit Fees. Contemporary Accounting Research [Fall 2002].
- Chan, A., Liu, G. and Sun, J. Independent Audit Committee Members' Board Tenure and Audit Fees. Accounting and Finance [2012].
- Charles, S., Glover, S. and Sharp, N. The Association between Financial Reporting Risk and Audit Fees before and after the Historic Events Surrounding SOX. Auditing: A Journal of Practice &Theory [May 2010].
- Choi, J., Kim, J. and Zang, Y. Do Abnormally High Audit Fees Impair Audit Quality? Auditing: A Journal of Practice & Theory [November 2010].
- Efendi, J., A. Srivastava, and E. Swanson. 2007. Why Do Corporate Managers Misstate Financial Statements? The Role of Option Compensation and Other Factors. Journal of Financial Economics [issue 85, 2007]
- Desender, K., Garcia-Cestonam, Crespi, R., and Aguilera, R. Board Characteristics and Audit Fess: Why Ownership Structure Maters? [Working Paper 2009].
- Francis, J. and D. Wang, D. Impact of the SEC's Public Fee Disclosure Requirement on Subsequent Period Fees and Implications for Market Efficiency. Auditing: A Journal of Practice & Theory [Supplement 2005].

- Fukukawa. H., Mock, T., and Wright, A. Client Risk Factors and Audit Resource Allocation Decisions. ABACUS [Volume 47, No.1, 2011].
- Goodwin-Stewart, J., and Kent, P. Relation between external audit fees, audit committee characteristics and internal audit. Accounting and Finance [Volume 46, 2006].
- Gul, F., Chen, C., and Tsui. J. Discretionary Accounting Accruals, Managers' Incentives, and Audit Fees. Contemporary Accounting Research [Fall 2003].
- Hay, D., Knechel, W. and Wong, N. Audit Fees: A Meta-analysis of the Effect of Supply and Demand Attributes. Contemporary Accounting Research [Spring 2006].
- Higgs, J. and Skantz, T. Audit and Nonaudit Fees and the Market's Reaction to Earnings Announcements. Auditing: A Journal of Practice & Theory [May 2006].
- Hoitash, R., Markelevich, A. and Barragato, C. Auditor fees and audit quality. Managerial Auditing Journal. [Volume 22 No. 8, 2007].
- International Standards on Auditing No. 315. Identifying and Assessment the Risk of Material Misstatement Through Understanding the Entity and Environment. International Federation of Accountants [2009].
- Johl, S. Subramaniam, N., and Zain, M., Audit Committee and CEO Ethnicity and Audit fees: Some Malaysian evidence. The International Journal of Accounting [Volume 47, 2012].
- Khan, A., Hossain, D., and Siddiqui, J. Corporate Ownership Concentration and Audit Fees: The Case of an Emerging Economy. Advances in Accounting,

incorporating Advances in International Accounting [Volume 27, 2011].
- Kim, H., and Fukukawa, H. Japan's Big 3 Firms' Response to Clients' Business Risk: Greater Audit Effort or Higher Audit Fees? International Journal of Auditing [September 2012].
- Knechel, W. and Willekens, M. The Role of Risk Management and Governance in Determining Audit Demand. Journal of Business Finance & Accounting [November/December 2006].
- Messier, W., Glover, S. and Prawitt, D .Auditing & Assurance Services: A Systematic Approach. The McGraw-Hill Companies, Inc., 6 edition [2008].
- Mitra, S., Deis, D., and Hossain, M. The Association Between Audit Fees and Reported Earnings Quality in pre- and post- Sarbanes- Oxley Regimes. Review of Accounting and Finance [Volume 8, No. 3, 2009].
- Niemi, L. Audit Effort and Fees Under Concentrated Client Ownership: Evidence from Four International Audit Firms. International Journal of Accounting [Volume 40, 2005].
- Public Company Accounting Oversight Board (BCAOB). Auditing Standard No.12, "Identifying and Assessing Risks of Material Misstatement" [2010].
- Schelleman, C., and Knechel, W. Short-Term Accruals and The Pricing and Production of Audit Services. Auditing: A Journal of Practice & Theory [May 2010].
- Shelton, S., Koehn, J., Sinason, D. Influence of Business Risk Assessment on Auditor's Planned Audit Procedures. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, [Volume 13, Number 2, 2009].

- Stanley, J. Is the Audit Fee Disclosure a Leading Indicator of Clients' Business Risk? Auditing: A Journal of Practice & Theory [August 2011].
- Stanley, J. An Examination of Unexpected Audit Fees as an Indicator of Distressed Clients' Business Risk. Ph. D. Dissertation. University of Alabama [2007a].
- Stanley, J. An Examination of Unexpected Audit Fees as an Indicator of Distressed Clients' Business Risk [Working Paper 2007b].
- Vega, J., and López, D. Evaluating The Effect of Industry Specialist Duration Audit Quality and Audit fees [Working Paper 2012].
- Vitalis, A. Business Risk and Audit Risk: An Integrated Model with Experimental Boundary. Ph. D. Dissertation. University of Wisconsin-Madison [2012].
- Wu, X. Corporate governance and audit fees: Evidence from companies listed on the Shanghai Stock Exchange. China Journal of Accounting Research [December 2012].
- Zaman, M., Hudaib, M., and Haniffa, R. Corporate Governance Quality, Audit Fees and Non-Audit Services Fees. Journal of Business Finance & Accounting [Volume 38 Nos. (1) & (2), January/March 2011].
- Zmijewski, M., Methodological Issues Related to the Estimation of Financial Distress Prediction Models. Journal of Accounting Research [Supplement 1984].